A S

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
JUN 9 1989
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/44/305
S/20676
6 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البنود ٣٢ و ٣٤ و ٤٤ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٢
و ٧٣ و ٧٦ من القائمة الاولية*
الحالة في افغانستان وآثارها على السلم
والامن الدوليين
الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد
السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من أجل التنمية
نزع السلاح العام الكامل
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية
العامة الاستثنائية الثانية عشرة
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي
اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة
الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
النهج الشامل لتعزيز السلم والامن الدوليين
وفقا لميثاق الامم المتحدة
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في
الاغراض السلمية

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

* A/44/50/Rev.1

89-14546 ح٠٩٦١

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أبعث اليكم بالجزء الخاص بالسياسة الخارجية من البيان المعنون "الاتجاهات الاساسية للسياسة الداخلية والخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية" ، الذي أدلى به رئيس مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، م. س. غورباتشوف ، أمام مؤتمر مندوبي الشعب في ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٩ .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٢ و ٣٤ و ٤٤ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٦ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أ. بيلوتوغوف

مرفق

الجزء الخاص بالسياسة الخارجية من البيان المعنون "الاتجاهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية" الذي أدلى به رئيس مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أمام مؤتمر مندوبي الشعب في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩

لا يمكن لعملية إعادة البناء في الاتحاد السوفياتي إلا أن تؤثر في جملة نشاطنا الدولي . غير أنها لا يمكن أن تتحقق إذا أبقينا على السياسة الخارجية السابقة .

ويرتبط التغيير الجذري لمسار السياسة الخارجية بالتفكير السياسي الجديد الذي يتشكل مع تحررنا من الافكار الدغمائية ومن نتائج كانت صحيحة في وقتها ولكنها لم تعد تتمشى مع واقع يومنا هذا .

والتفكير الجديد هو مفهوم ديناميكي مستمر التطور والتعمق . أما المنطلق الاساسي فيه فهو النتيجة التي خلص اليها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي حول الخطر الفادح للاسلحة النووية وسباق التسلح على وجود الانسانية وحول وحدة وترابط العالم اليوم وتغير طبيعة تناقضات العالم المعاصر بل ومضمون التقدم العالمي .

ويكمن في أساس هذا التفكير الجديد الاعتراف بأولوية المصالح والقيم الانسانية وبكون القواعد الخلقية المقبولة عامة هي المعيار الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي سياسة ، وبحرية الاختيار الاجتماعي السياسي دون التدخل في شؤون أية دولة ، وبالحاجة الى إزالة الصبغة العقائدية عن العلاقات الدولية . فعلى الرغم من الاختلافات العميقة بين النظم الاجتماعية ، تتوفر في كل منها الآن الفرص الموضوعية للبدء بمرحلة سلمية جديدة من حيث الاساس في تاريخ الانسانية .

ويوجد في الواقع المحيط بنا وقائع تبدو وكأنها خارجة على سياق التفكير الجديد . هناك قوى الماضي والتناقضات الموروثة عن الماضي . ولهذا لا يمكننا أن نحل

الجيش ، وأن نقول "وداعا للسلاح" . ويصدق الامر نفسه على الاحلاف العسكرية . فوجود هذه الاحلاف لا يتوقف علينا وحدنا .

ولكن مهما بلغت الحاجة الى الاشكال والطرائق القديمة ، لا يمكن السماح لها بأن تقطع الطريق على النهوج الجديدة إزاء بناء العلاقات الدولية . ففي هذا تكمن حكمة كل سياسة كبرى . وفي هذا بالذات يوجد الاختلاف النوعي الذي يميز السياسة الخارجية في مرحلة إعادة البناء . وهي سياسة يمكننا اليوم الدفاع عنها مستندين الى ما حققته من نتائج فعلية . فهناك أمور كثيرة أصبحت من قبيل المعتاد والمألوف . ولكن ، لو بقيت الأمور على حالها السابق ، كيف كان وضعنا الآن ؟

لقد هدأت حمى التوتر الدولي ولم يعد هناك من خطر يهدد باندلاع حرب نووية . أصبحت الشعوب المختلفة تنظر الى بعضها البعض وتدرك عبث العداء . وبدأت عملية تخفيض ترسانات الاسلحة النووية . وعمد الاوروبيون الى التخفيف من شأن المواجهة العسكرية وهي أخطر ما في العالم . وقد سحبنا قواتنا من افغانستان وبدأنا في سحب القوات من البلدان الحليفة . وانفتحت بلادنا على العالم الخارجي لتأخذ ما تستحقه من دور في التقسيم الدولي للعمل ولتستفيد من منافعه . أما القيود والتحاملات التي كانت تحول دون مشاركتنا الفعالة في معالجة مشاكل العالم وفي التبادل العلمي والثقافي ، فقد تمت إزالتها .

إن سياستنا الخارجية موجهة للعالم أجمع . على أن من الطبيعي أن يكون لكل حالة خاصة سماتها المميزة ولها أوجه تركز عليها سواء على الصعيد الثنائي أو من حيث أهميتها الاقليمية والدولية .

وينطبق هذا بالدرجة الاولى على البلدان الاشتراكية . فعلاقتنا بهذه البلدان تعكس مرحلة من مراحل تطور العالم الاشتراكي تتسم بمزيد من المسؤولية . ولقد شعرنا بذلك تماما خلال زيارة جارتنا العظيمة جمهورية الصين الشعبية التي يعتبر تطبيع العلاقة معها حدثا له أهمية على نطاق العالم أجمع .

ويمكن بالطبع أن نواجه صعوبات في رسم خطوط الطراز الجديد من العلاقات المتبادلة بين البلدان الاشتراكية . بل إن هذه الصعوبات موجودة فعلا . وهي تكمن في الواقع الموضوعي لما يحدث من عمليات معقدة متناقضة في البلدان المختلفة ، ولكنها صعوبات يمكن التغلب عليها . والشروط الاساسية لهذا هي الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والتفاهم الودي المتبادل والاهتمام العميق

بتجربة الآخرين والحاجة الى التعاون والاستعداد للعمل الصبور معا . وكل هذا متوفر الآن .

والاتجاه الرئيسي لانشطتنا في ميدان السياسة الخارجية هو المشاركة في بناء "بيت أوروبي مشترك" . والافكار الرئيسية معروفة جيدا . وهي قد أصبحت دارجة الاستعمال لدى الرأي العام كما أصبحت تمارس في المفاوضات . كذلك أرسيت وأصبحت تطبق بصورة متزايدة المبادئ التي تمثل الاساس لإقامة علاقات سليمة مع جميع الدول المشاركة في عملية هلسنكي ، انطلاقا من روح سياسة إعادة البناء .

ونحن سوف نواصل باستمرار خط فلاديفستوك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فالمهام تتسم بقدر أكبر من التنوع في تلك المنطقة . ومع كثير من البلدان تمكنا من إرساء "جدول" ونمط العلاقات بحيث تقدم على حسن النية والاحترام وتكون بناءة . وكما هو الحال في جميع الاماكن الاخرى ، توجد في تلك المنطقة بلدان ستظل العلاقات معها تحظى باهتمام خاص . وعلى رأس هذه البلدان تأتي الهند .

ونحن كلنا ندرك أن العلاقات السوفياتية الامريكية لها أهمية كبرى في مضمار السياسة الدولية . ونحن مستعدون للتعاون مع الولايات المتحدة على أسس مستقرة وممكن التنبؤ بها ، ومستعدون للمضي قدما بطريقة تجمع بين الاستمرارية والافكار الجديدة .

ولقد اكتشفنا في السنوات الاخيرة امكانيات غير عادية لقيام صلات أوثق وأكثر انتاجية مع أمريكا اللاتينية وافريقيا . وهنا أيضا توجد المشاكل العامة كما توجد السمات المميزة للعلاقات مع كل بلد بعينه .

وسيظل اهتمامنا الرئيسي منصبا على تعزيز علاقات حسن الجوار مع جميع الدول التي تربطنا بها حدود مشتركة .

ومن مهام مؤتمر مندوبي الشعب أن ينظر في المبادئ الناظمة لسياستنا الخارجية خلال السنوات المقبلة وأن يقرها تشريعيا . وأنا أعتقد أن هذه المبادئ ينبغي أن تكون كما يلي :

- ينبغي كفالة أمن البلاد باعتباره أحد مكونات الامن الشامل المتساوى

للوسائل السياسية في المقام الاول ، من خلال عملية إزالة الطابع العسكري من العلاقات الدولية وإضفاء الطابع الديمقراطي والانساني عليهـــا ، والاعتماد في ذلك على سلطة الامم المتحدة وإمكانياتها ؛

- ينبغي القضاء على الاسلحة النووية من خلال عملية تفاوض موجهة نحو تحقيـــق نزع السلاح ، وتخفيض القدرات الدفاعية للبلدان الى حدود الكفايـــة المعقولة ؛

- عدم جواز استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لتحقيق أية أهـــداف سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الاهداف . كما أن احترام السيـــادة والاستقلال والسلامة الاقليمية أمر لا بد منه في العلاقات مع البلدان الاخرى ؛

- ينبغي أن يصبح الحوار والمفاوضات مع مراعاة توازن المصالـــح ، لا المواجهة ، هما السبيل الوحيد لحل المشاكل الدولية وتسوية المنازعات ؛

- ونحن نؤيد جعل الاقتصاد السوفياتي جزءا من الاقتصاد العالمي على أســـاس الفائدة المتبادلة والحقوق المتساوية ، ونؤيد المشاركة بنشاط في صياغة وتطبيق قواعد التقسيم الدولي للعمل في عالم اليوم ، والتبادل العلمـــي والتكنولوجيا ، والتجارة ، كما ندعو الى التعاون مع كل من هو مستعـــد لذلك .

وهناك مسألة مبدأ اخرى .

حدث في الماضي عدة مرات أن اختلفت ممارستنا في مجال السياسة الخارجية عـــن المبادئ النبيلة للسياسة الخارجية الاشتراكية المعلنة . لقد اتخذت خطوات اعتباطيـــة الحقت بالبلد أضرارا كبيرة وكان لها أثر سلبي على سمعته الدولية . وكان هذا نتيجة لنفي نظام القيادة القديم وما يتسم به من سرية في اتخاذ القرارات .

إن القضاء على هذه الاجراءات والاساليب هو أحد أهم واجبات النظام السياســـي الذي نضطلع حاليا بإعادة بنائه . ومن الآن فصاعدا يجب الا تتخذ جميع القـــرارات الهامة في ميدان السياسة الخارجية إلا بعد مناقشة مستفيضة في مجلس السوفيات الاعلـــى ولجانه . أما المسائل الاهم مثل تلك التي تؤثر على العلاقات مع حلفائنا أو التـــي

تنطوي على ابرام المعاهدات الهامة فينبغي أن تعرض على مؤتمر نواب الشعب لمناقشتها .

ومصادقة مؤتمر نواب الشعب على المبادئ المذكورة أعلاه ليست مسألة ذات أهمية قانونية فحسب ، بل هي مسألة ذات أهمية سياسية كبيرة سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي .

وفي الغرب لا يصدق الجميع بأي حال من الاحوال أن اختيارنا لهذا النهج هو اختيار دائم ولا ننوي تغييره . بل حتى في بلادنا لا يدرك الجميع حتى الآن الجوهر الاساسي للسياسة الخارجية القائمة على التفكير الجديد . فالبعض ينظر اليها على أنها نوع من التكتيك أو انحناءة مؤقتة بل وحتى نوع من التنازل للغرب .

لذلك أود أن أؤكد وآمل أن يؤيد المؤتمر التصريح التالي : هذه هي استراتيجيتنا المثبتة تماما بالدليل والتي تعكس مصالح الشعب السوفياتي ؛ ونحن واثقون من أنها تلبي مصالح البشرية بأكملها .

وقد اقترح في هذا المؤتمر إصدار رسالة باسم مؤتمرنا الى شعوب العالم . وأعتقد أن لدينا حقا الكثير لنقوله لشعوب العالم .

- - - - -